الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

24-23-22 **جماد الاول** 1436 / 15-14-13 **مارس** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	9
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	12

نائب رئيس البنك الدولي للنزاهة يلتقي رجال الأعمال

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150312/Con20150312758420.htm

حازم المطيري (الرياض)
يستضيف مجلس الغرف السعودية، مساء بعد غد، اللقاء الذي تنظمه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) لنائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة ليونارد مكارثي، مع رجال الأعمال السعوديين، وذلك بقاعة الشيخ راشد بن عبدالرحمن الراشد بالدور الأول بمقر المجلس بالرياض. يحضر اللقاء رئيس مؤسسة سعفة القدوة الحسنة ورئيس جمعية حقوق الإنسان وعدد من قيادات (نزاهة) والقطاع الخاص.
ووفقا للامين العام لمجلس الغرف السعودية المهندس خالد بن محمد العتيبي، فإن اللقاء يأتي في إطار التعاون القائم بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والأجهزة المؤسسية للقطاع الخاص، ممثلة في مجلس الغرف السعودية والغرف التجارية.
يهدف اللقاء لحث القطاع الخاص السعودي على تبني خطط وبرامج حماية النزاهة ومكافحة الفساد في سياق تفعيل الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مضيفا أن الاستراتيجية أكدت على أهمية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد وحثت الغرف التجارية والصناعية على إعداد خطط وبرامج لتوعية رجال الأعمال والتجار بمخاطر الفساد وأسبابه وآثاره، وإيضاح مرئياتهم حيال الأنظمة المالية والتجارية.
و قال «سيكون اللقاء فرصة سانحة لأصحاب الأعمال في المملكة للتعرف على سياسات البنك الدولي وبرامجه بشأن مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في التعاملات التجارية والمالية».
وأضاف أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ومجلس الغرف السعودية نظما سلسلة محاضرات بالغرف التجارية في مختلف مناطق المملكة موجهة لقطاع الأعمال حول جهود مكافحة الفساد وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، وكيفية التصدي لهذه الظاهرة في المنشآت الاقتصادية الوطنية، ضمن برنامج شامل لتحقيق مشاركة مجلس الغرف والغرف التجارية والقطاع الخاص في جهود محاربة الفساد.

سجناء يتظلمون بـ456 شكوى

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=217303&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
ما بين سوء المعاملة ورداءة العنابر وتأخر الإجراءات تنوعت تظلمات عشرات السجناء الذين لجؤوا إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بحثا عن حلول لمشكلاتهم.
وطبقا لتقرير إحصائي فإن جمعية حقوق الإنسان "جمعية أهلية" استقبلت العام الماضي 456 شكوى، بعضها يعود إلى موقوفين من داخل السجون وآخرين لا يزالون قيد التحقيق.
وأكد رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ"الوطن" أن شكاوى السجناء حملت تظلمات في حق أربع جهات حكومية، تساوت فيها المباحث العامة والمديرية العامة للسجون بواقع 125 قضية ضد كل منهما، فيما كان نصيب هيئة التحقيق والادعاء العام 119 شكوى، واحتل البحث الجنائي المرتبة الأقل من حيث الشكاوى بواقع خمس فقط.

وفي موضوع آخر لفت القحطاني إلى اهتمام جمعيته بالسجناء السعوديين المعتقلين في الخارج، لافتا إلى أن قضايا هؤلاء تتوزع بين العراق والسودان وسورية وأميركا، وغيرها من الدول.
أوضح تقرير إحصائي أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بكل فروعها استقبلت العام الماضي 456 شكوى تظلم من سجناء، بعضها من موقوفين داخل السجون وآخرين ما زالوا تحت التحقيق، 119 منها ضد هيئة التحقيق والادعاء العام، و125 ضد المباحث العامة، وخمس ضد البحث الجنائي، و125 ضد المديرية العامة للسجون.
وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ"الوطن": "إن الجمعية تلقت بفروعها كافة قضايا تظلم تخص سجناء، وكانت الجهات المتظلمة هي المديرية العامة للسجون، وهيئة التحقيق والادعاء العام، والمباحث العامة، والبحث الجنائي".
وأضاف أن "مواضيع الشكاوى اختلفت، فالبعض شكا سوء المعاملة في العنابر، وهناك من انتهت محكوميته ولم يتم الإفراج عنه، كما استقبلنا قضايا لسجناء مقيمين لم يتم ترحيلهم، لأن سفاراتهم لم تنه أوراقهم الرسمية، أو توفر تذاكر سفر لهم".
وكشف الدكتور القحطاني أن "هناك سجناء سعوديين يشتكون من تأخير الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بالمعاملات، إضافة إلى آخرون اشتكوا من سوء العنابر في جانب الصيانة والمستلزمات الأخري التي يحتاجها السجين"، مشيرا إلى أن الجمعية تواصلت مع المديرية العامة للسجون لإيجاد حلول لتلك السلبيات.
وأوضح أن "عددا من قضايا التظلم وصلت إلى الجمعية العام الماضي من المباحث العامة متعلقة بسجناء أمنيين، وغالبيتهم يطالبون بالتعجيل بإصدار أحكام في قضاياهم، أو اعتماد الأحكام الابتدائية من محكمة الاستئناف لتصبح نهائية".
وأشار رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن "فروع الجمعية رصدت كذلك قضايا تظلم من هيئة التحقيق والادعاء العام، من موقوفين حول تأخر معاملاتهم، وفي هذه الحالة نخاطب الجهة المتخصصة مطالبين بتعجيل إرسال ملفات القضايا الخاصة بالمتهمين إلى المحاكم، وفي بعض الحالات نطلب زيارة السجين صاحب التظلم لمعرفة أسباب شكواه"، مشيرا إلى أن هيئة التحقيق والادعاء العامة هي جهة تحقيق لا بد أن تقوم بإحالة القضايا في فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر إلا بالحالات الاستثنائية.
وأكد أن الجمعية تتابع قضايا مواطنين مسجونين في الخارج، وقال "نتابع قضايا مواطنين اثنين متهمين بقضايا أمنية في العراق، وثالث متهم بقضية مالية في السودان، ورابع في سورية، إضافة إلى آخرين في أميركا وعدد من الدول"، مشيرا إلى أن الجمعية تتواصل مع الجهات المسؤولة لإيجاد حلول لهم بناء على شكاوى من السجناء أو أولياء أمورهم.
من جهته، أوضح أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز في جدة والمستشار القانوني الدكتور عمر الخولي أن "جمعية حقوق الإنسان ليست جهة تنفيذية، فمهمتها رصد المخالفات، وآلية العمل بها تعتمد على تسجيل الشكاوى، وفي حالة السجناء يتم إحالة الشكوى إلى الجهة المتضرر منها السجين أو الموقوف، لمعرفة رأيها".
وأضاف، أن نسبة الشكاوى في السجون أكثر من غيرها من الجهات الأخري"، مبررا ذلك قائلا إن "السجين ربما لا يستطيع تقديم الشكوى، وإذا قدمها لا يتمكن من الإدلاء برأيه حتى لا يتعرض للأذى".

.. ومناقشة حقوق المرأة في فرع عسير

أبها: سلمان عسكر

نظم فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة عسير أول من أمس ندوة حول "حقوق المرأة" بالتعاون مع مكتب الإشراف التربوي في المنطقة. وقال المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة عسير الدكتور علي عيسى الشعبي "إن فرع الجمعية بالمنطقة نظم الندوة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، وشارك بها عضو هيئة التدريس بجامعة الملك خالد الدكتورة إيمان بنت سليمان ميمش، وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك خالد الدكتورة نورة الفيفي، والمشرفة التربوية بإدارة التربية والتعليم صالحة الثبيت، وأدارها عضو هيئة التدريس بجامعة الملك خالد الدكتورة دولة محمد مانع".
وأوضح أن الندوة تطرقت إلى محاور عدة منها المرأة بين الشرع والتقاليد، والمرأة في الأنظمة السعودية، وحق المرأة في الطلاق"مشيرا إلى أن فرع الجمعية تلقى أكثر من 220 قضية منذ افتتاحه.

سجناء يتظلمون بـ456 شكوى

المصدر: جريدة اخبار 24 الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/206602

أوضح تقرير إحصائي أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بكل فروعها استقبلت العام الماضي 456 شكوى تظلم من سجناء، بعضها من موقوفين داخل السجون وآخرين ما زالوا تحت التحقيق، 119 منها ضد هيئة التحقيق والادعاء العام، و125 ضد المباحث العامة، وخمس ضد البحث الجنائي، و125 ضد المديرية العامة للسجون.

وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ"الوطن": "إن الجمعية تلقت بفروعها كافة قضايا تظلم تخص سجناء، وكانت الجهات المتظلمة هي المديرية العامة للسجون، وهيئة التحقيق والادعاء العام، والمباحث العامة، والبحث الجنائي".

وأضاف أن "مواضيع الشكاوى اختلفت، فالبعض شكا سوء المعاملة في العنابر، وهناك من انتهت محكوميته ولم يتم الإفراج عنه، كما استقبلنا قضايا لسجناء مقيمين لم يتم ترحيلهم، لأن سفاراتهم لم تنه أوراقهم الرسمية، أو توفر تذاكر سفر لهم".

وكشف الدكتور القحطاني أن "هناك سجناء سعوديين يشتكون من تأخير الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بالمعاملات، إضافة إلى آخرون اشتكوا من سوء العنابر في جانب الصيانة والمستلزمات الأخري التي يحتاجها السجين"، مشيرا إلى أن الجمعية تواصلت مع المديرية العامة للسجون لإيجاد حلول لتلك السلبيات.

وأوضح أن "عددا من قضايا التظلم وصلت إلى الجمعية العام الماضي من المباحث العامة متعلقة بسجناء أمنيين، وغالبيتهم يطالبون بالتعجيل بإصدار أحكام في قضاياهم، أو اعتماد الأحكام الابتدائية من محكمة الاستئناف لتصبح نهائية".

وأشار رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن "فروع الجمعية رصدت كذلك قضايا تظلم من هيئة التحقيق والادعاء العام، من موقوفين حول تأخر معاملاتهم، وفي هذه الحالة نخاطب الجهة المتخصصة مطالبين بتعجيل إرسال ملفات القضايا الخاصة بالمتهمين إلى المحاكم، وفي بعض الحالات نطلب زيارة السجين صاحب التظلم لمعرفة أسباب شكواه"، مشيرا إلى أن هيئة التحقيق والادعاء العامة هي جهة تحقيق لا بد أن تقوم بإحالة القضايا في فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر إلا بالحالات الاستثنائية.

وأكد أن الجمعية تتابع قضايا مواطنين مسجونين في الخارج، وقال "نتابع قضايا مواطنين اثنين متهمين بقضايا أمنية في العراق، وثالث متهم بقضية مالية في السودان، ورابع في سورية، إضافة إلى آخرين في أميركا وعدد من الدول"، مشيرا إلى أن الجمعية تتواصل مع الجهات المسؤولة لإيجاد حلول لهم بناء على شكاوى من السجناء أو أولياء أمورهم.

من جهته، أوضح أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز في جدة والمستشار القانوني الدكتور عمر الخولي أن "جمعية حقوق الإنسان ليست جهة تنفيذية، فمهمتها رصد المخالفات، وآلية العمل بها تعتمد على تسجيل الشكاوى، وفي حالة السجناء يتم إحالة الشكوى إلى الجهة المتضرر منها السجين أو الموقوف، لمعرفة رأيها".

وأضاف، أن نسبة الشكاوى في السجون أكثر من غيرها من الجهات الأخري"، مبررا ذلك قائلا إن "السجين ربما لا يستطيع تقديم الشكوى، وإذا قدمها لا يتمكن من الإدلاء برأيه حتى لا يتعرض للأذى".

نحتاج لتعزيز قيم النزاهة والشفافية لدى النشء لحماية المجتمع من الفاسدين

• مكافحة الفساد".. مسؤولية الجميع

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030140

الرياض، تحقيق - راشد السكران

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، يفتتح صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض اليوم، أعمال المؤتمر الدولي "مكافحة الفساد.. مسؤولية الجميع"، الذي تنظمه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، وذلك في قاعة الملك فيصل بفندق الانتركونتيننتال بالرياض.

وسيشهد المؤتمر الذي يستمر يومين مشاركة أبرز المتخصصين على مستوى المملكة والعالم في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وسيناقش المؤتمر محاور تتعلق بالأجهزة العدلية والرقابية ودورها في المجتمع، إلى جانب أهمية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تعزيز النزاهة، وكذلك الإعلام ودوره في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، إضافةً إلى التجارب الدولية في هذا الجانب.

سد الثغرات

وأعرب "د.موسى بن عيسى العويس" -مدير إدارة التوعية والإعلام بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس اللجنة الإعلامية للمؤتمر- عن سعادته البالغة برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز للمؤتمر، مُضيفاً أنَّ هذا يأتي إيماناً منه -أيَّده الله- بأهمية الإصلاح والتطوير، وبحث الأسباب التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية في هذه البلاد المعطاءة، مُشيراً إلى أنَّ المحاور الأساسية التي تنطلق منها أوراق العمل تُعدّ ذات صلة وثيقة بمهام الهيئة واختصاصاتها.

وأضاف أنَّ ذلك يعود إلى أنَّ هذه المحاور تحقق الأهداف العامة للاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي اشتملت وسائل تنفيذها على بنود تتصل بدور الأجهزة العدلية والرقابية في الحد من ظواهر الفساد، وتسليط الضوء على الأنظمة واللوائح ذات الصلة بحماية المال العام ونظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وتطوير الاجراءات الإدارية، التي من شأنها سد الثغرات التي قد يلج منها الفساد بكافة أشكاله وصوره.

حماية النزاهة

د. عبدالرحمن العبداللطيف

وأكَّد "د.عبدالرحمن بن راشد العبداللطيف" -مساعد ممثل المملكة لدى صندوق النقد الدولي الأسبق، ورئيس دار ابن خلدون للبحوث والدراسات الاستشارية- على أنَّ بإمكان مؤسسات المجتمع المدني أن تساهم في تشكيل ثقافة الأطفال والشباب فيما يتعلّق بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال توفير فرص التفاعل واكتساب المعرفة والقيم النبيلة، إلى جانب غرس الفضائل والقيم الحميدة التي حث عليها الاسلام في نفوسهم، وكذلك التحذير عمَّا نهى ديننا الاسلامي عنه.

وأشار إلى انَّه يمكن تعميق هذه المبادئ من خلال توزيع مواد تثقيفية مساندة لتعزيز هذه القيم، مع مراعاة الفئة العمرية المستهدفة، كالرسوم "الكاريكاتورية" وقصص الاطفال، وذلك لتوضيح خطورة الممارسات السلبية، كالوساطة والمحسوبية وهدر المال العام والعبث بالممتلكات العامة، مع التركيز على مصير مرتكب الفساد في الدنيا من تأنيب الضمير والعقوبة الاجتماعية له، كالنبذ والتهميش، إلى جانب العقوبة التي سينالها في الآخرة.

نشر الوعي

وشدَّد "د.العبداللطيف" على أهمية تفعيل دور الأندية الثقافية والأندية الرياضية والإعلام بأنواعه من خلال طرح مسابقات وجوائز لكتابة قصص ومسلسلات وأفلام كرتون تساهم في نشر ثقافة الاصلاح وحماية النزاهة ومكافحة الفساد،

وتبيان آثاره الاجتماعية والاقتصادية، وخطورته في تفكك النسيج الاجتماعي وانهيار أخلاق المجتمعات، مع مناقشة آلية محاربة أسباب الفساد وكيفية الحد منه، وتفعيل دور المخيمات الصيفية للكشافة وغيرها لعقد الندوات وحلقات النقاش.
ودعا إلى تفعيل دور الإعلام في تعزيز النزاهة وأداء واجبه في هذا الجانب من خلال نشر الوعي حول أنواع الفساد المالي والإداري، كالرشوة والتزوير وسوء استغلال المنصب الوظيفي, إلى جانب إساءة استخدام المال العام والواسطة والرشوة والتزوير، وكذلك المحسوبية وهدر المال العام وإتلاف الممتلكات العامة، إضافةً إلى مناقشة الأنظمة والتشريعات من خلال تقديم برامج تثقيفية لمساعدة المواطن العادي على فهم الأنظمة والحقوق والواجبات.
وقال: "إنَّ موافقة الملك عبدالله بن عبدالعزيز -يرحمه الله- على الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بموجب القرار رقم (43) وتاريخ (1428/2/1ه) جعلت من الواجب على جميع المسؤولين بالدولة والمؤسسات الرسمية وشبة الرسمية مسؤولية مكافحة الفساد وحماية النزاهة، ولتفعيل هذا الدور صدر الأمر الملكي رقم (65) وتاريخ (1432/4/13ه) القاضي بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد".
تحقيق الشفافية
وأوضح "د.صالح العليوي" أنَّ دور مؤسسات المجتمع المدني يتمثل في تعزيز النزاهة، وذلك من خلال تحقيق مبدأ الشفافية في جميع التعاملات، مُشيراً إلى أنَّ ذلك يتحقق عن طريق إشراك أفراد المؤسسة في وضع الأهداف والإشراف على تحقيقها وتنفيذها، إلى جانب رصد المخرجات، ثمَّ عمل التقييم، وكذلك مكافأة المحسن ومحاسبة المقصر، مُشدِّداً على أهمية تأصيل إيمان الفرد بربه، وتعزيز ذلك من خلال محاسبة نفسه بنفسه.
أجهزة رقابية
وقال "د.مفلح بن ربيعان القحطاني" -رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وعميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود-: "إنَّنا نعلّق آمالاً كبيرة على مؤسسات المجتمع المدني وعلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، من أجل الحد من الفساد والتعدّي على المال العام، إلى جانب تعزيز قيم النزاهة في الأجهزة الحكومية، وكذلك تعميق الشعور بالمواطنة والمساواة، إضافةً إلى التنسيق بين الأجهزة الرقابية الأخرى لإحكام الرقابة على المال العام".
وشدَّد على أهمية مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة بمراقبة حقوق الإنسان وحماية فئات محددة من المجتمع، موضحاً أنَّ لها دوراً مهماً وحيوياً في مراقبة أداء الأجهزة والتأكد من تطبيق الأنظمة بما يخدم حماية الإنسان وحفظ حقوقه، مُضيفاً أنَة المطلوب من مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص المساعدة على إزالة تعقيدات تطبيق الأنظمة والقوانين واللوائح، ومن ذلك نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، في ظل الطفرة الحالية في المشروعات.
وأضاف أنَّ ذلك يتعلّق بما يترتّب على هذه الأنظمة والقوانين في بعض الأحيان من تأخّر في تنفيذ بعض المشروعات الحكومية، وعدم تنفيذ بعض الأجهزة الحكومية لمشاريعها في الوقت المحدد؛ بسبب عدم وفاء بعض المقاولين بالتزاماتهم، وما يترتب على ذلك من ظهور بعض التصرفات والإجراءات المخالفة للقانون، والمنطوية على فساد إداري ومالي، موضحاً أنَّ الحاجة تدعو لانجاز الأعمال والمشروعات في الوقت المحدد دون فساد.
حرية الإعلام
ورأى "ياسر المعارك" إعلامي- أنَّ ضمان حرية الإعلام بالحصول على المعلومات يُعزّز مكافحة الفساد، مُضيفاً أنَّ ذلك يبدأ بوضع شراكة حقيقية ما بين "نزاهة" والمؤسسات الإعلامية، وذلك عن طريق تنفيذ برنامج إستراتيجي إعلامي يتضمن تنظيم حملات توعوية للرأي العام وتنسيقها لتحفيز عناصر دعم مكافحة الفساد وضمان حرية الإعلام والحق في الحصول على المعلومات، وهو ما يُعدّ من الأمور الضرورية لمكافحة الفساد.
وأشار إلى أنَّ ذلك سيفتح المجال واسعاً أمام الإعلام في ممارسة دوره كسلطة رابعة، على أن يطبق البرنامج وفق مراحل قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، بحيث يُصمّم وفق الأهداف بالتراتبية الأهم فالمهم بعد دراسة وتحليل الوضع العام وتحديد مكامن المعضلات، على أن يرتكز البرنامج الإعلامي على شقيّ الوقاية من مخاطر الفساد، وتعزيز الثقة بمؤسسة "نزاهة"، وذلك من خلال إبراز الإنجازات وقضايا كشف الفساد.
تغيير القناعات
وبيَّن "المعارك" أنَّ ذلك سيُعزِّز النزاهة ويشجّع الأفراد على التعاون معها، وبالتالي تحقيق تغيير الاتجاهات والقناعات بقيم النزاهة ومكافحة الفساد، لافتاً إلى أنَّ هذا يستلزم أيضاً برنامج استراتيجي شامل يحظى بدعم صُنَّاع القرار السياسي وتأييد مؤسسات المجتمع المدني وتفاعل الأفراد، في إطار التعاون المشترك لتحقيق المصلحة العامة، مُشيراً إلى أنَّ هذا لن يتحقق دون توفير الأدوات الرئيسة، ومن أهمها الصلاحيات القانونية من التفويض بكف يد أيّ مسؤول مهما علا مستواه الوظيفي أو سطوته الاجتماعية.

وأضاف أنَّ ذلك يأتي بجانب الشفافية الإعلامية في المساءلة والمحاسبة وإقرار برنامج حماية الشهود؛ لتنطلق "هيئة مكافحة الفساد" من أرضية صلبة قوية تُمكّنها من الانتصار على الفساد، لافتاً إلى أنَّ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد نصّت على مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد من خلال إشراك بعض منسوبي هذه المؤسسات في اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد.

وأكَّد على أنَّ ذلك يتطلَّب أيضاً حث الهيئات المهنية والأكاديمية على إبداء مرئياتهم حول الأنظمة الرقابية والمالية والإدارية، وتقديم مقترحاتهم حيال تطويرها وتحديثها، وقال: "أعتقد أنَّ أهم محاور تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني تكون عن طريق تطوير أدوات وآليات الرقابة، إلى جانب التحقيق وتصميم برامج خاصة لتطوير المشاركة في تلقّي البلاغات، وكذلك متابعة التحقيق، إضافةً إلى تقديم المشورة في وضع السياسات الإستراتيجية والخطط التنفيذية الكفيلة بمواجهة الفساد وتعزيز قيم النزاهة.

إجراءات وقائية

ورأى "د.خالد الفرم" -أستاذ الإعلام السياسي- أنَّ مشروع مكافحة الفساد بحاجة إلى إقرار حزمة من الأنظمة المصاحبة، التي تشكل بنية تحتية لاستراتيجية النزاهة ومكافحة الفساد، خاصةً فيما يتعلق بإقرار أنظمة المساءلة والمحاسبة والشفافية والإصلاح الإداري، بمعنى أنَّ استراتيجيات مكافحة الفساد تستدعي حزمة من الإجراءات الوقائية والعلاجية التشريعية والتربوية والمجتمعية لمواجهة هذه الآفة، التي يلعب القطاعان العام والخاص دوراً محورياً في بقائها وانتشارها.

أضاف أنَّ ذلك لابُدَّ أن يبدأ من أهمية مراجعة واقع العمل الوظيفي في الحياة الإدارية، إلى جانب إعادة الاعتبار لمفهوم الجدارة ومبدأ تكافؤ الفرص، وكذلك العدالة في سياسات التوظيف والتقييم والترقية، إضافةً إلى الإنصاف ومكافحة الفئوية والإقليمية والمناطقية في بعض المؤسسات والأجهزة، ممَّا يُشكِّل تربة مناسبة لنمو الفساد الإداري والمالي، مُشيراً إلى أنَّ "الفساد" يجب ألاَّ يختزل في مفهوم "الاختلاس".

مصلحة وطنية

وأكَّد "د.الفرم" على أنَّ توظيف المعلومة واستثمارها وحجبها عن قطاعات أو شرائح المجتمع يُعدُّ نوعاً من الفساد، خاصة المعلومات المتعلقة بالمنافع الاقتصادية أو الوظيفية، مثلما الإخلال بمبدأ العدالة الوظيفية بين القطاعات والشرائح المجتمعية يُشكّل فساداً يُسهم في ترهّل أداء المؤسسات وانتشار المحسوبيات، وبالتالي تراجع الإنتاج، وتغليب المصالح الخاصة على المصلحة الوطنية.

وبيَّن أنَّه مع ارتفاع مستوى الوعي المحلّي بخطورة الفساد على الوطن وأهله، إلى جانب إصرار الإرادة السياسية على وضع الفساد على رأس جداول الأعمال الوطنية للإصلاح، فإنَّها تبرز أهمية دعم النظام الإعلامي كعين رقابية مساندة للنظام القضائي في إنجاح استراتيجية النزاهة ومكافحة الفساد، ورفع مستوى الشفافية، وفق سياسة مجتمعية تشاركية في هذا المشروع الوطني الحيوي، لافتاً إلى أنَّ تغييرات خادم الحرمين الشريفين في المنظومة الرقابية يُجسّد أولوية مكافحة الفساد في البرنامج الحكومي.

برنامج حكومي

وقال "د.الفرم": "إنَّ التغييرات الموسعة التي أجراها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز –أيَّده الله- لرفع كفاءة الجهاز الحكومي، والتي طالت المنظومة الإدارية الرقابية بما فيها هيئة مكافحة الفساد، تُبرز أولوية هذا الملف في البرنامج الحكومي ومحوريته في المشهد الإداري الجديد، وذلك من خلال تشبيب وتجديد المشهد الإداري في المنظومة الرقابية"، موضحاً أنَّ إنجاح برامج مكافحة الفساد ودعم النزاهة يستدعي تنشيط وتكامل كافة جهود الأطراف المختلفة، سواءً الحكومة أو المجتمع المدني أو الإعلام.

وأشار إلى أنَّ ذلك لابُدَّ أن يتم من خلال إستراتيجية متكاملة لمكافحة قوى الفساد ومحركاته، مُضيفاً أنَّ الإعلام والقضاء هما البوابتان الرئيستان، بل المصدات الأخيرة في برامج مكافحة الفساد؛ وذلك لدور الإعلام كعين رقابية لصانع القرار، من خلال وظيفة الإعلام الأساسية في التحذير من الظواهر السلبية في المجتمع وتعريتها، مُبيِّناً أنَّ الإعلام جرس إنذار مبكر لصانع القرار وللوطن في برامج مكافحة الفساد، وذلك بمساهمته في التوعية بمخاطر الفساد على الوطن والمجتمع، إلى جانب دور الصحافة الاستقصائية حيال هذه الآفة.

"حقوق عسير" تحتفل مع القيادات النسائية باليوم العالمي للمرأة

المصدر: جريدة سبق السبت 23 جماد الاول 1436هـ - 14 مارس 2015م
http://sabq.org/8f1gde

نادية الفواز- سبق- أبها:
أقامت هيئة حقوق الإنسان بعسير حفلاً للاحتفاء باليوم العالمي للمرأة حضره عددٌ من القياديات النسائية بالمنطقة، وطالبات من جامعة الملك خالد، قسم الطب والجراحة، وطالبات من كلية ابن رشد للعلوم الإدارية، وعضوات مجلس شباب عسير، إلى جانب عددٍ من سيدات المجتمع، وتم من خلاله التطرق إلى إنجازات المرأة السعودية وما قدمته على المستوى المحلي والدولي بالإضافة إلى الاستشهاد بنساء رائدات من منطقة عسير.
وقُدّم خلال الاحتفاء عرض لفيلم تسجيلي من إنتاج وإخراج الهيئة بعسير، عرض تاريخ تنصيب 8 مارس كيوم عالمي للمرأة، بالإضافة إلى أهم الجوائز التي تسلمتها المرأة السعودية نظير إنجازاتها العالمية.
من جانب آخر أكدت مديرة القسم النسوي لهيئة عسير سميرة عسيري خلال كلمتها بمناسبة الاحتفاء أن دور المرأة السعودية وما حققته من تقدم ومساهمة فعالة في عملية تطوير وبناء الوطن على الصعيدين الداخلي والخارجي ما هو إلا خلاصة لدعم الحكومة الرشيدة لها.. وإيمانًا من ولاتنا رعاهم الله بقدرتها في إتمام وإنجاح المهام المناط بها.
وفي الإطار ذاته تطرقت منى المطرفي (مساعدة للشؤون التعليمية بعسير) إلى الانعكاس الإيجابي لمثل هذا الاحتفاء الذي يعطي المرأة السعودية الكثير من الإصرار في العطاء لإكمال مسيرة كل سيدة ناجحة تمكنت من إبراز مكانة المرأة السعودية وأضافت: "نحن نمثل حلقات تكمل إحدانا الأخرى نصل بذاتنا كسعوديات نحو القمة فبعد مشقة العمل نجد أن مثل هذا الاحتفاء تكريم لنا يعزز من إنتاجيتنا الفكرية ورغبتنا الملحة في ملامسة سماء العالمية باسم المرأة السعودية الناجحة".

• حقوق الإنسان" بحائل تقيم ورشة (الحقوق الشرعية للمرأة في الإسلام)

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030100

حائل - منال الزايد
أقام فرع هيئة حقوق الإنسان بحائل القسم النسوي ورشة عمل تحت عنوان (الحقوق الشرعية للمرأة في الإسلام) وذلك تفعيلاً لليوم العالمي للمرأة وذلك الإثنين الماضي في قاعة التدريب والنشر بفرع الهيئة بحائل.
وتحدث عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان المشرف العام على فرع حائل د. محمد السيف عن المرأة قبل الإسلام، والانتهاكات التي تتعرض لها من حرمانها من الإرث والوأد واستباحة جسدها في صور مختلفة، وقارنها بمنزلتها في

المجتمع بعد نزول الوحي، وأن المرأة انتقلت من كونها طرفاً ضعيفاً في الحياة الاجتماعية في الجاهلية إلى مستشارة، وأخذت كافة حقوقها السياسية والاجتماعية، ضارباً عدة امثلة وقصصاً من السيرة النبوية وعهد الخلفاء الراشدين.
ثم بدأت ورشة العمل التي قدمتها الباحثة الشرعية في فرع الهيئة بحائل أماني الحربي، وتناولت فيها الحقوق الشرعية التي يكفلها الإسلام كابنه وكأم وكزوجة وأخت، ابتداء من حقوقها المالية من نفقة وإرث وحقها في إنهاء الزواج، وكذلك حقها في العمل والتعلم بما يتوافق مع الشرعية الإسلامية، بالإضافة لحقها في حضانة أطفالها أو زيارتهم لها في حال زواجها.
وشهدت ورشة العمل تفاعلاً من الحاضرات والذي اتضح من خلال المداخلات التي قمن بها، والتي تناولت تلك الحقوق بالتفصيل وربطها بما يحدث الان، والحقوق التي منحت من قبل الدولة للنساء لضمان تمكين المرأة ورفع الايذاء عنها، والعقوبات الرادعة للرجل المماطل إما بالطلاق أو النفقة أو تسليم الأطفال، كما شهدت الورشة حضور العديد من الجهات الحكومية، مثل الأحوال النسائية بالمنطقة، وموظفات القسم النسوي في الضمان الاجتماعية، ومديرة وباحثات دار الفتيات وسجن حائل العام، بالإضافة لموظفات التأهيل الشامل.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الحوار الوطني" ينهي دراسة "زواج القاصرات"... وإعلان نتائجها بعد شهرين

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة - معاذ العمري

أنهى مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني دراسته حول «زواج القاصرات» في السعودية، وذلك بناءً على طلب من اللجنة الوطنية لحماية الطفولة في وزارة التعليم، بعد أن أجرى المركز جلسات نقاش وورش عمل في خمس مناطق بالمملكة، إذ يهدف إلى الخروج بتوصيات علمية حول زواج القاصرات، والرفع بها إلى الجهات المعنية بعد شهرين لاتخاذ القرار.

وعمل المركز على الدراسة بتجنيد 200 باحث من مناطق المملكة كافة لإجراء الدراسة، التي شملت 10 آلاف عينة من المجتمع، والوصول في نهاية المطاف إلى إجابة للسؤال الأبرز المثار إعلامياً في الداخل والخارج، هل يعد «زواج القاصرات» في السعودية والزواج المبكر للفتيات ظاهرة أم لا؟

وأوضح عضو اللجنة الرئاسية لدراسة «زواج القاصرات» الدكتور محمد الضويان لـ «الحياة»، أن فكرة الدراسة جاءت بطلب من وزارة التعليم، للتأكد من وجود بعض الجوانب التي تثار على أن الزواج المبكر للفتيات في السعودية يشكل ظاهرة أم لا، وتكليف مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني لإجراء الدراسة ومعرفة النتيجة.

وأكد الضويان على هامش حلقة النقاش التي أجراها المركز في جدة أمس، أن الإعلان عن نتائج الدراسة سيتم بعد شهرين، وترفع التوصيات إلى وزارة التعليم ممثلة باللجنة الوطنية للطفولة، ورفعها بعد ذلك إلى الجهات المعنية لإصدار القرار، مشيراً إلى استطلاع فئات متعددة من المجتمع في الدراسة، بمشاركة أصحاب الرأي في المجتمع الذين يمثلون أربع فئات من شرعيين وعلماء نفس واجتماع، وكذلك الأطباء.

وبين أن أوراق الاستطلاع والاستبانات وُزعت على 10 آلاف مواطن من رجال ونساء، في مناطق السعودية كافة البالغ عددها 13 منطقة إدارية، وذلك عبر تخصيص 200 باحث ومساعد باحث وأعضاء مشاركين في الدراسة.

وأشار إلى أن الدراسة استهدفت الفئة التي تبلغ أعمارها 18 عاماً فما فوق، إذ كشفت الدراسة عن وجود عينات مشاركة تزوجوا في سن مبكرة، وتم الانتهاء من تحليل الاستبانات والاستطلاعات، مؤكداً أنه سيتم الخروج في نهاية الأمر بتصور نهائي عن زواج القاصرات في السعودية، والرفع بالنتائج إلى الجهات المعنية لاتخاذ قراراتها التي تخدم المجتمع.

وأضاف: «واجهنا صعوبات لدى بعض شرائح المجتمع في المشاركة بالاستبيان، وذلك لحساسية الموضوع، وكانت الجهات الحكومية متعاونة معنا ولم نواجه معوقات في ذلك». وشهدت جلسات النقاش والحوار حول دراسة «زواج القاصرات» تفاعلاً من المشاركين في الجلسة، مطالبين بضرورة تحديد سن لزواج الفتاة في السعودية، وإصدار قانون إلزامي للمحاكم بعدم اعتماد عقود الأنكحة للفتيات اللاتي يتم تزويجهن في سن مبكرة، على رغم تقاعس بعض القضاة والمحاكم في التفاعل مع هذا الأمر، وذلك بحجة أن أطراف النكاح متوافقة في ما بينها. واعتبر البعض أن الضابط في قانون زواج القاصرات هو دفع المضرة، وجلب المنفعة للمجتمع، وذلك من خلال تشريع التنظيمات التي تنطلق من الناحية الشرعية، ومراعاة الخصوصية المجتمعية في هذا الجانب.

بحث آليات تطوير أعماله مستقبلاً

< بحث مجلس أمناء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، خلال الاجتماع الثالث أمس بمقر المركز في الرياض، عدداً من المواضيع الخاصة بتقويم أعمال المركز خلال الفترة الماضية، وآليات تطوير أعمال المركز في المستقبل.

وبحسب بيان صحافي صادر عن المركز أمس، فإن الاجتماع الذي عقد برئاسة رئيس مجلس الأمناء، وعضو هيئة كبار العلماء الدكتور عبدالله المطلق، وبحضور نائب رئيس مجلس الأمناء والأمين العام للمركز فيصل بن معمر، وأعضاء

المجلس، تناول التوجهات المستقبلية للمركز، ونتائج المرحلتين الأولى والثانية للقاءات التحضيرية للقاء الوطني الـ 10 للحوار الفكري «التطرف وآثاره على الوحدة الوطنية».
واستعرض المجلس المشروع الذي قدمته الأمانة العامة لإقامة لقاء بعنوان: «ملتقى الحوار الوطني للشباب - المواطنة والتنمية» بمدينة الرياض، والتصور الخاص بإقامة تعاون وشراكة مع جامعة طيبة.
وأكد رئيس مجلس الأمناء الشيخ الدكتور عبدالله المطلق أن الاجتماع الثالث للمجلس استكمل مناقشة المواضيع التي اعتمدها في لقاءيه الأول والثاني، والتي يأتي على رأسها موضوع مواجهة مشكلة الغلو والتطرف، والنتائج التي حققها المركز من خلال اللقاءات التي عقدها سابقاً في تسع مناطق من المملكة، مضيفاً: «وكذلك الترتيبات الخاصة بانطلاق المرحلة الثالثة من لقاءات الحوار الوطني الـ10، والتي ستشمل عقد لقاءات تحضيرية في كل من منطقة حائل ومنطقة القصيم، والمنطقة الشرقية، ومنطقة الرياض».
وقال إن المركز منذ بداية العام الجاري يعمل على استكمال خطته التي وضعها لعقد لقاءاته الخاصة بموضوع التطرف لتشمل جميع مناطق المملكة، لترسيخ قيم الحوار ونشر ثقافته، ومكافحة ظاهرة الغلو والتطرف والتوعية بمخاطرها، من خلال إشراك جميع مؤسسات المجتمع والعلماء والمفكرين والمثقفين في المملكة للإسهام في هذا الشأن، والقيام بدورها في مواجهة المشكلة.

الحياة AL HAYAT

"الشؤون الاجتماعية": تخفيف محكوميات نزلاء "الملاحظة" من "ذوي المهارات"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – ناصر بن حسين
كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية أنها في صدد درس مقترح يتضمّن عقد شراكة مع إدارة السجون ودور الملاحظة، للنظر في تخفيف أحكام من يتقنون حرفة أو مهنة، بعد إخضاعهم لدورات تدريبية تشرف عليها وتقدمها لهم الوزارة، وذلك أسوة بمن يحفظون أجزاءً من القرآن الكريم ويتم التساهل معهم في محكومياتهم، إذ يمكن الإفادة منهم مجتمعياً بعد إطلاق سراحهم.
وأكد مساعد المدير العام لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية للتنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية محمد رجب الزهراني لـ «الحياة»، إثر انطلاق برنامج «اصنع مهارة 11» أمس، برعاية أمير الشرقية سعود بن نايف، أن «جعل الشباب منتجاً وذا دور فاعل من خلال اهتماماتهم التي هي من أولويات الوزارة». ولفت إلى أنها «حريصة على تحويل الأمور الحرفية إلى سلوكيات إبداعية لدى الشباب، ونقلهم من مرحلة إلى أخرى أفضل، مع إعداد تقارير شهرية ورفعها للقاضي، للنظر في الحكم الصادر على المُدان، بما يظهر تحسّن سلوكياته».
وأكد الزهراني ضرورة «ربط الشباب الخارجين من رحلة السجن، أو دور الملاحظة بعائلاتهم، وعدم ترك فراغ بينهم أبداً». ولفت إلى أن الوزارة تسعى إلى أن يكون لدى الشباب «بروزاً في ناحية معيّنة، ومنها حفظ القرآن الكريم». وذكر أن «الأحكام تختلف بحسب الجرائم التي ارتكبها أصحابها».
وأكد مساعد المدير العام لفرع الشؤون الاجتماعية بالشرقية، الحرص على «تمكين أحكام السجن الطويلة بحفظ القرآن أكبر قدر ممكن، أو إتقانهم مهارة معينة، مع إرسال تقرير للقاضي واللجنة المختصة». وقال: «إن دار الملاحظة تُدعى «دار ما قبل الانحراف»، وقبل بلوغ سن الانحراف، وهي تحتضن الشباب ذوي الفئة العمرية من 12 إلى 18 عاماً». بدوره، أوضح المشرف العام على برنامج «اصنع مهارة» نايف الهاجري أن هناك توجهاً لاستهداف «أبناء السجناء ونزلاء دور الملاحظة مستقبلاً للإفادة منهم، وتحويلهم إلى قيمة مجتمعية ثمينة». وأكد صدور الموافقة على تحويل مركز «اصنع مهارة التدريبي» إلى معهد معتمد من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني. ووفرّ البرنامج 70 وظيفة خلال شهرين لشبان وفتيات، من خلال تشغيل البرنامج وتطوير ثقافة العمل الجزئي.

وأشاد بتفاعل الجهات الحكومية التي «قدمت الكثير من الجهود خلال الصيف الماضي. فيما عملت ثلاث جهات حكومية وأهلية على تبني تدريب وتطوير 1800 شاب وفتاة في برامج صيفية تمتد لـ30 يوماً، معتبراً «التنمية وتطوير المهارات والقيادات هدفاً استراتيجياً، لإعداد جيل تقني ومهني يساعد المملكة في السير قدماً لمزاحمة الدولة المتقدمة». يذكر أن لجنة التنمية الاجتماعية ستقدم حزمة من الدورات للشبان والفتيات والبراعم والفتيان والفرسان وطلاب الجامعة، طوال 30 يوماً في مجالات عدة، منها التصوير الاحترافي، ومهارات استخدام الكرسي المتحرك، والتسويق الإلكتروني، والماكياج، وتنظيم المناسبات، ومهارة الإتيكيت وغيرها.

30 برنامجاً للأيتام والمعوقين من الجنسين

< كشف منظمو برنامج «اصنع مهارة 11»، الذي تنظمه لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية للأحياء في الدمام، بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين: «دار اليوم للإعلام» و»غرفة الشرقية»، خلال مؤتمر صحافي عقد أمس في الغرفة، عن حزمة من البرامج والفعاليات تجاوزت 30 برنامجاً تدريبياً للشبان والفتيات والأيتام ولذوي الإعاقة.

وأكد رئيس اللجنة محمد الخميس، استهداف 1800 شاب وفتاة لتدريبهم، بمعدل 100 ألف ساعة لكل الفعاليات التي ستقيمها اللجنة، ومنها 30 دورة تدريبية في «اصنع مهارة» لـ1800 شاب وفتاة، بمعدل 1500 ساعة تدريبية. وذكر أنه تم رصد موازنة للبرنامج بقيمة 1.3 مليون ريال. وأوضح أن ذلك حقق «تميزاً» لهم. وأعلن أن الساعات التدريبية معتمدة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وتساعد الشهادة التي يحصل عليها الشبان والفتيات في تحسين سيرتهم الذاتية. فيما أوضح الأمين العام لـ «غرفة الشرقية» عبدالرحمن الوابل أن التعاون من خلال «إقامة برامج تدريبية وتقديم الدعم اللوجستي لإنجاح برامج اللجنة، واختيار المتحدثين والمدربين». وأبدى استعداد الغرفة لتقديم دورات تدريبية في الأعوام المقبلة.

«الوزارة» تكرر: تصوير تسليم الإعانات ممنوع ومرفوض

< تفاعلت وزارة الشؤون الاجتماعية مع ما نشرته «الحياة» قبل يومين، بعنوان: «ملاحقة مستخدمي التصوير لتوثيق توزيع الإعانات المالية على «الفقراء»»، مشددة أن التصوير «ممنوع على العاملين في الجمعيات أو المؤسسات الخيرية»، وأنها ترفض هذا التصرّف «جملة وتفصيلاً». وأكدت الوزارة أن الأنظمة واللوائح المعتمدة لديها، لا تطلب من المكلفين بتسليم الإعانات المالية أو العينية التصوير الفوتوغرافي أو بالفيديو، مشيرة إلى أن هناك «معايير وشروطاً تكفل التأكد من استلام المستحقين ما يُصرف لهم».

وقال المتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي لـ «الحياة»: «إن الوزارة تسعى لحفظ كرامة المستفيد، والمحافظة على أسراره»، معتبراً ذلك «مطلباً أساسياً» في حال تقديم المساعدات لهم بفئاتهم المختلفة من فقراء أو محتاجين. وأكد أنه «لا يوجد ما يستدعي تصوير العاملين من الجمعيات أو المؤسسات الخيرية لهذه الحالات، في حال تقديم المساعدات لهم من أجل الإثبات والتوثيق». وأشار إلى أنه يمكن للوزارة التأكد من استلام المساعدات، سواءً أكانت نقدية أم عينية، من خلال الإجراءات المنظمة سابقاً. وأوضح أن الوزارة «كررت التعميم والتحذير على الجمعيات والمؤسسات الخيرية، بإبلاغ العاملين فيها، ومنعهم من تصوير الحالات المحتاجة». وذكر أن «مساعدة الفقراء والمحتاجين من الجمعيات الخيرية يكون وفق معايير وضوابط وشروط محددة، تكفل صرف المساعدات لمستحقيها».

وكانت «الحياة» نشرت تقريراً صحافياً قبل يومين، عن شخص يقوم بتسليم عائلة مكوّنة من امرأة مسنّة وابنها المريضين نفسياً، واللذين يسكنان إحدى القُرى بشمال المملكة، إعانة ماليّة قدرها 6100 ريال، تكفّل بها فاعلو خير، بعد انتشار معاناتهما إلكترونياً عبر مقطع مصور، بُث على موقع التواصل الاجتماعي «يوتيوب»، ما تسبب في إثارة جدل واسع. واعتبر مغردون هذا الأسلوب «ابتزازاً» و»منافياً للإنسانيّة». وطالبوا بالتحقيق مع من «يربط بين الأضواء والرغبة في الوصول إلى عالم الشهرة بالأمور الدينية أو الإنسانيّة». وأكدوا أن هذا الفعل «يفتقر إلى الأخلاق» قبل أن يكون «فقر الجيوب» لمن يقوم به.

• حالة واتساب" تتسبب في انفصال زوجين... و• التواصل" ينضم لمسببات الطلاق

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
تسببت عبارة دونتها زوجة سعودية في برنامج «واتساب» في طلاقها من زوجها، بعد أن تأكد أنه المعني بالعبارة، التي أثارت اعتراض الكثير من أقربائه وأهله. كما تسببت في حدوث خلافات زوجية استفحلت قبل الطلاق، ما أدى إلى ضربها وتعنيفها، بسبب ما تعرض إليه الزوج من «حرج».
وقال الزوج (فضل عدم الكشف عن اسمه) لـ «الحياة»: «إن طليقتي دونت عبارة كـ «شعار» و«حالة» على برنامج «واتساب» تسببت لي في حرج بين زوجات أصدقائي، وأقربائي»، مضيفاً: «كتبت عبارة: «حسبي الله ونعم الوكيل فيك» مع كتابة الحرف الأول من اسمي، واكتفت بذلك، ولم أستوعب ما تعنيه إلا بعد التأكد منها شخصياً، إثر اتصال تلقيته من أحد أقاربي».
وذكر الزوج أن مثل هذا السلوك «لا يليق بزوجة مسؤولة عن تربية أطفال، ففضلت تطليقها، خصوصاً أنه توجد خلافات سابقة بيننا». وأردف: «إن التشهير أو الإساءة إلى السمعة ليس الأسلوب المناسب لحل الخلافات الشخصية». وأضاف: «إن طليقتي كررت هذا التصرف، ففي المرة الأولى دونت بيت شعر تقصدني به، وأبلغتها أن المقصود والمستهدف واضح، فقامت بتغيير بيت الشعر بدعاء. وهذا أمر لا أعتقد أنه مناسب. فرأيت أن الطلاق أفضل من أن أرى قصة حياتي تنشر في وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصاً وأن علاقتنا وصلت إلى طريق مسدود، وأن الطلاق سيكون أخف الأضرار».
بدوره، قال نائب المشرف العام على مركز التنمية الأسرية التابع لجمعيَّة البر في المنطقة الشرقيَّة الدكتور خالد الحليبي لـ «الحياة»: «إن وسائل التواصل الاجتماعي من أبرز مسببات الطلاق حالياً. ويوجد في مركز التنمية الأسرية حالات طلاق سببها وسائل التواصل»، معتبراً قيام المرأة بتدوين عبارات تشهير بزوجها أو العكس، «خللاً في أحد الطرفين، وربما كليهما»، لافتاً إلى أن ما قامت به المرأة بالدعاء على زوجها هو من «وسائل الدفاع عن النفس أو الحيل النفسية، لاعتقادها أنه حل للمشكلة، وربما لا تعلم أنه سيكون سبباً في نهاية حياتها الزوجية. إلا أنه يفترض من الزوج أن يراجع نفسه، ويعرف أسباب قيامها بذلك قبل الغضب عليها».
وانتقد الحليبي غياب الدراسات الحديثة في مسببات الطلاق. وأضاف: «الدراسات التي أجرتها الوزارات المعنية قديمة، ولا تواكب تطلعات العصر الحديث ووسائل التقنية الحديثة. ومن المفترض عمل دراسات شمولية وأكثر حداثة».
من جانبه، أوضح المحامي عبدالمنعم السبيعي لـ «الحياة»، أن «إحصاءات وزارة العدل تشير إلى ارتفاع حالات الطلاق. فيما لا يمكن تحديد أسبابه إلا من خلال الرجوع إلى كل القصة ومعرفة تفاصيلها. إلا أن إجمالي مسببات الطلاق هي الخلافات الزوجية الناجمة عن عدم القدرة على تحمل أعباء الحياة، أو عدم قيام كلا الطرفين بواجباته على أتم وجه».
ولفت السبيعي إلى أنه في ظل التغييرات الحالية «ظهرت مسببات حديثة للطلاق، أبرزها وسائل التواصل الاجتماعي. وهنا حدّث ولا حرج، فالحديث يطول عنها بدءاً من «فيسبوك»، وصولاً إلى «تويتر»، مروراً بـ «انستغرام» و»واتساب»، و»سناب شات»، وغيرها من البرامج المتنوعة، فالكثير من الأزواج يراقب الآخر في توقيت آخر ظهور على «واتساب»، أو وضع صور في برنامج «انستغرام»، ربما تثير غضب الزوج، وتخلق المزيد من المشكلات بين الأزواج، والسبب عدم المعرفة بالاستخدام الأمثل للبرامج». وذكر أن «القضاء يمهل الزوجين فرصة لإعادة النظر في قرار الطلاق أو التراجع عنه».

"نزاهة" تطلق المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد.. اليوم

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
يطلق أمير منطقة الرياض الأمير فيصل بن بندر أعمال المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد، بعنوان: «مكافحة الفساد.. مسؤولية الجميع» اليوم (الأحد)، ويستمر ليومين، وتنظمه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، للاستفادة من خبرات الهيئات والمنظمات الدولية التي سبقتها في تعزيز منطلق النزاهة.
وأوضحت نزاهة في بيان صحافي صدر أمس، أنه سيتم خلال المؤتمر بحث دور الأجهزة العدلية والرقابية في المجتمع وإسهامها في تعزيز النزاهة، وأهمية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تعزيز القيم.
فيما ستناقش جلسات اليوم الثاني من المؤتمر الإعلام ودوره في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والتجارب الدولية في مجال مكافحة الفساد، ويشارك في المؤتمر عدد من المتخصصين في الدول الخليجية والعربية والعالمية المهتمة بمكافحة الفساد والشفافية والرقابة.

تشريع خاص لمرتكبي "التفحيط".. والتشهير بالجرائم المعلوماتية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
يناقش مجلس الشورى السعودي خلال جلسته الاعتيادية غداً (الإثنين) في الرياض تشريعاً خاصاً لمرتكبي جرائم «التفحيط»، وهي الظاهرة السلبية الأكثر استمراراً في المجتمع السعودي منذ عقود، إذ يستعرض تقرير اللجنة الأمنية في المجلس التشريع الجديد وآلياته، وفقاً للتوصيات المرفوعة إليه عبر لجنة مشكلة من وزارة الداخلية.
وينتظر أن يصوت أعضاء المجلس على مشروع قرار جديد، يدعو إلى إضافة عقوبة التشهير بمنفذي الجرائم المعلوماتية في المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.
وتتضمن المادة السادسة من نظام الجرائم المتعلقة بإنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، وحرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه من طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، وإنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره، للاتجار في الجنس البشري، أو تسهيل التعامل به وإنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكة الإباحية، أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة أو نشرها أو ترويجها.
وكذلك إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره، للاتجار بالمخدرات، أو المؤثرات العقلية، أو ترويجها، أو طرق تعاطيها، أو تسهيل التعامل بها.
ويبحث أعضاء المجلس تقرير اللجنة الصحية في شأن مقترح إضافة فقرتين للمادتين الرابعة والخامسة من النظام الصحي المقدم من عضو المجلس الدكتورة منى آل مشيط، استناداً إلى المادة 23 من نظام مجلس الشورى

ويتضمن جدول أعمال المجلس لهذه الجلسة مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن تعديل المادة الرابعة من نظام تعرفة الطيران المدني، والتصويت على توصيات لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بالأحساء والمشاريع التابعة لها للعام المالي 1434هـ-1435هـ، وذلك بعد أن يستمع المجلس إلى وجهة نظر اللجنة تجاه ما أبداه الأعضاء من ملاحظات وآراء أثناء مناقشة التقرير في جلسة سابقة.
كما يناقش المجلس تقرير اللجنة الصحية في شأن مقترح مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني المقدم من عضو المجلس الدكتورة لبنى الأنصاري، استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن اقتراح تعديل نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/78 وتاريخ 19-9-1428هـ، المقدم من عضو المجلس الدكتور حسام العنقري، استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس.
ومن المقرر أن يناقش المجلس في الجلسة العادية الـ 22 التي يعقدها في الرياض بعد غد (الثلثاء) تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن توصيات اللجنة المشكلة في وزارة الداخلية لوضع تشريع خاص بمرتكبي جرائم التفحيط.
ويصوت على توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي 1434هـ/1435هـ.
.. ويناقش تقرير لجنة الحج والإسكان
< يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ21 في الرياض غداً (الإثنين) تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي 1434هـ-1435هـ. وأشارت اللجنة في تقريرها المقدم إلى المجلس - بحسب وكالة الأنباء السعودية - إلى تكرار الصعوبات والمعوقات في تقارير الوزارة، خصوصاً في جانب عدم فعالية أداء الأجهزة البلدية وعلى وجه الخصوص «الأعمال الهندسية والصحة والإصحاح البيئي»، ودعت في إحدى توصياتها الوزارة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع برامج متخصصة للتدريب في المجالات التي تتطلبها أعمال القطاع البلدي.
واستعرضت اللجنة أثناء مناقشتها التقرير مع مسؤولي وزارة الشؤون البلدية والقروية الجهود المبذولة لتأهيل الأحياء العشوائية، إذ تم تصنيف المناطق العشوائية إلى أربعة أقسام هي: مناطق قابلة للتطوير الذاتي، ومناطق بحاجة إلى تطوير جزئي، ومناطق لا بد لها من تطوير شامل، وأخرى لا بد من إزالتها بشكل كامل، وطالبت الوزارة بضرورة معالجة المناطق العشوائية وفق برنامج زمني واضح.
وجاءت هذه التوصية بعد أن اطلعت اللجنة على قرار سابق لمجلس الشورى صدر في 12-5-1426هـ، تضمن المطالبة بإعادة تأهيل الأحياء الشعبية والعشوائية والمساكن القديمة والخربة وتطويرها، ووضع آلية لمشاركة القطاع الخاص في ذلك، كما اطلعت اللجنة على قرار لمجلس الوزراء صدر في 11-9-1433هـ، بالموافقة على ضوابط تأسيس الشركات التي تملكها الأمانات والبلديات، ومن بين أهم أغراضها تطوير المناطق العشوائية.

جدة: إحالة ملف قضية "الأم" قاتلة طفلها بـ "آلة حادة" إلى "التحقيق والادعاء"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة - أحمد الهلالي
في تطور لأحداث قضية تعنيف أم سعودية لابنها ما أدى إلى وفاته، أحالت شرطة محافظة جدة أخيراً ملف القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وذلك بعد استكمال إجراءات التحقيق في جريمة العنف الأسري التي أدت إلى وفاة الطفل، إضافة إلى عثور الجهات الأمنية على بقية أفراد الأسرة بعد أيام من البحث عنهم واختفائهم بعد الحادثة.
وتعود تفاصيل القضية إلى تعرض طفل يبلغ من العمر ثمانية أعوام لعنف أسري على يد والدته البالغة من العمر 38 عاماً الأسبوع الماضي، وذلك بضربه بآلة حادة أدت إلى نزف في الدماغ ووفاته بعد نقله إلى المستشفى نتيجة ما تعرض له من ضرب بحسب التقارير الطبية.

وأوضح مصدر مطلع لـ «الحياة» أن هيئة التحقيق والادعاء العام تسلّمت ملف القضية أخيراً من شرطة جدة، وبدأت استجواب والدة الطفل المتهمة بقتله، والتحقيق معها حول الأسباب التي دفعتها إلى مقتل الطفل، إضافة إلى سماع أقوالها قبل توجيه الاتهام إليها وإحالتها إلى المحكمة الشرعية المختصة.
وأكد المصدر أن ملف القضية سجل مستجدات خلال الأيام الماضية، تتضمن عثور الجهات الأمنية على بقية أفراد الأسرة بعد مرور أيام من البحث عنهم، مشيراً إلى أنه سيتم التحقيق مع أفراد الأسرة لمعرفة الأسباب التي أدت إلى مقتل الطفل.
وبيّن أن لجنة الحماية الاجتماعية في المحافظة لا تزال تتحفظ على أطفال «الأم» الموقوفة المتهمة بقتل ابنها الثالث بعد تعنيفه، وتم نقلهم إلى الحضانة الخاصة بوحدة الحماية الاجتماعية التابعة لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة، منوهاً إلى أنهم يخضعون للرعاية في مركز الحضانة من خلال تقديم جميع الخدمات الخاصة بهم بمتابعة اختصاصيي اللجنة المكلفين بمتابعتهم، وسيتم الإبقاء عليهم في دار الحضانة للنظر في ما ستنتهي إليه إجراءات التحقيق ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال القضية.
وأشار إلى أن اللجنة تعمل على جمع المعلومات كافة عن الأسرة، خصوصاً والدة الطفل المتهمة، مضيفاً: «اللجنة لم تغلق ملف القضية، ولا تزال في طور درسها من الجوانب كافة، وذلك قبل رفع التقرير لجهات الاختصاص».
وكانت شرطة منطقة مكة المكرمة أوضحت على لسان المتحدث الإعلامي لها المقدم الدكتور عاطي القرشي، أن الجهات الأمنية بشرطة محافظة جدة تلقت بلاغاً يفيد بتعرض طفل لعنف أسري أدى إلى وفاته، وفور تلقي البلاغ انتقل المختصون من مركز شرطة السلامة والجهات الأخرى ذات العلاقة إلى المستشفى، ووجدوا الطفل البالغ من العمر ثمانية أعوام متوفى، وعليه آثار ضرب وعنف، مفيداً بأن والدته اتهمت بتعنيفها له حتى وفاته، ولا تزال التحقيقات جارية معها لمعرفة ملابسات الحادثة، تمهيداً لإحالتها إلى جهات الاختصاص.
يذكر أن المحاكم الشرعية في المملكة سجلت خلال العام الماضي ١٧٧ قضية عنف ضد الأطفال والنساء، إضافة إلى قضايا عنف أسري متنوعة، فيما أخضعت وزارة العدل أكثر من ٤٠ قاضياً من قضاة محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية لبرنامج تدريبي حول «العنف الأسري مفهومه وصوره»، يناقش الإجراءات القضائية اتجاهه، وذلك للتصدي لقضايا العنف التي بدأت تتزايد خلال الفترة الماضية، لا سيما بعد رصد أكثر من 12 ألف قضية عنف ضد الأطفال في المحاكم السعودية، إلى جانب ١٢ قضية عنف ضد المرأة، و١٥٢ قضية عنف أسري.

الحياة AL HAYAT

•العمل" تعلن تفعيل خدمات الاستقدام الإلكتروني للمنشآت

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أعلنت وزارة العمل السعودية أن منشآت القطاع الخاص في السعودية ستتمكن من إصدار تأشيرات الاستقدام عبر الخدمات الإلكترونية للمُنشآت في بوابة وزارة العمل بدءاً من اليوم (الأحد)، مشيرة إلى أن هذه الخطوة تأتي بعد إتمام خدمات الاستقدام للمُنشآت، وتفعّيل خدمتي الحصول على رصيد التأشيرات إلكترونياً، لكل من المُنشآت المتقدمة بطلبات استقدام بمبرر التوسع أو التأسيس، والمنشآت الحاصلة على عقود وتأييدات جهات حكومية.
وأوضحت «العمل» عبر بيان صحافي أمس، أنها أوقفت إيقاف تسجيل واستقبال طلبات التأشيرات الورقية في مكاتب العمل بعد إصدارها هذا الإعلان، مؤكدة أنَّه بإمكان المُنشآت الراغبة في الاستقدام بغرض التوسُّع والتأسيس تنفيذ الخدمة عبَر ثلاث خطوات، أولها طلب التأشيرات إلكترونياً بحيث يتم التحقق مِنْ أهلية الكيان لخدمة الاستقدام بناء على ما يُحدده دليل نطاقات لتتمكن من تقديم طلب الحصول على رصيد التأشيرات، وتتمثل الخطوة الثانية في الحصول على رصيد التأشيرات، إذ تتم خلالها دراسة طلب التأشيرات بناءً على دليل معايير الاستقدام، ومنْ ثم يتم تحديد رصيد التأشيرات المُتاحة، بينما تتضمن الخطوة الأخيرة طلب إصدار التأشيرات إلكترونياً، والموافقة عليها من دون الحاجة لزيارة مكاتب العمل، مع المحافظة على الالتزام بقواعد التوطين التي يحددها دليل «نطاقات».

وعن خدمة الحصول على رصيد تأشيرات بمبررات عقود وتأييدات حكومية، أفادت بأن أصحاب الأعمال والمُنشآت سيتمكنون من الاطلاع على ما لديهم من رصيد عبر بوابة الاستقدام الإلكتروني، بحيثُ تتيح الخدمة للجهات الحكومية إدخال معلومات تَعاقدها مع منشآت القطاع الخاص ومن ثم منح التأشيرات، وبإمكان المنشآت الاستفادة من رصيد التأشيرات الحاصلة عليها من خلال خدمة «إصدار تأشيرات إلكترونية».
ودعت عملاءها إلى الاستفادة من هذه الخدمات، ومعرفة المزيد عنها من خلال زيارة الموقع الرسمي لوزارة العمل (www.mol.gov.sa).
من جهته، أشار وزير العمل المهندس عادل فقيه إلى سعي الوزارة إلى توظيف التقنية لتسهيل وتسريع الإجراءات، وتقليص المعاملات الورقية، وإصدار التأشيرات إلكترونياً، والحصول عليها بكل شفافية، وتقديم خدمات أفضل للمنشآت المُستقرة في النطاقات الآمنة ببرنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف «نطاقات»، موضحاً أن أتمتة خدمات الاستقدام للمنشآت تتضمن ميزة المسار السريع للمُنشآت المميزة في التوطين، لتسريع إجراءات حصولها على رصيد التأشيرات تقديراً لجهودها في التوطين.

مدير جامعة الملك خالد: توجهات الملك تؤكد على نبذ الفرقة والمساواة في الحقوق

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1029508

ثمن مدير جامعة الملك خالد الأستاذ الدكتور عبدالرحمن بن حمد الداود المضامين التي احتوتها كلمة خادم الخرمين الشريفين والتي اعتبرها شاهدة على حرصه -حفظه الله- على رفعه الوطن وتنمية المواطن.
وقال الداود: إن كلمات خادم الحرمين الشريفين التي تجلت حبا لهذا الوطن، واهتماما بأبنائه، وحرصه على الالتزام بثوابته الراسخة، ومواصلة مسيرة التطوير والتنمية المتوازنة لتعكس حجم العزيمة، وعلو الهمة لدى مقامه الكريم، وتحمل كل مسؤول في هذه البلاد المباركة مسؤولية ترجمة مضامين تلك الكلمات الضافية إنجازا وعطاء لهذا الوطن المعطاء.
وأضاف مدير جامعة الملك خالد: إن دلالات ما حملته كلمات خادم الحرمين الشريفين من تأكيد على جمع الكلمة ونبذ الفرقة، والمساوة في الحقوق والالتزام بالواجبات والشراكة في التنمية، والمسؤولية عن الامن، والدفاع عن قضايا الامتين العربية والاسلامية لهو تأكيد على الالتزام بما قامت عليه هذه البلاد المباركة منذ عهد مؤسسها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود الى هذا العهد الميمون وهي رسالة للعالم أجمع أن بلادنا ولله الحمد متمسكة بثوابتها الدينية، ومرتكزاتها السياسية ونوه مدير الجامعة بأن تأكيد خادم الحرمين الشريفين على رعاية المواطن وصحته، واستقراره وتأمين سكنه، وتنميته وتعليمه لامست احتياجات المواطنين وبرهنت للجميع أن القيادة تعيش معهم وتبذل لهم، وتحرص عليهم وقد جعلت احتياجاتهم نصب عينيها مؤكده بان الحلول العاجلة لجميع ذلك وستكون البلسم الشافي والحل الناجع بإذن الله.
وقال الداود: إننا في جامعة الملك خالد إدارة ومسؤولين ومنسوبين نرى مضامين هذه الكلمة الضافية نبراسا لنا في جميع أعمالنا، وسنكون بإذن الله دروعا لأمن الوطن وسواعد لبنائه وشركاء في تنميته.
وفي ختام تصريحه سأل معاليه الله سبحانه وتعالى لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي العهد الأمين، وسمو ولي ولي العهد، العون والتوفيق والسداد وأن يجعلهم ذخراً للإسلام والمسلمين.

تقدم برامج ودورات ومسابقات للأسرة والطفل بالمدارس

"كن لطيفاً" حملة تجمع التعليم ولجنة تنمية الروابي لمواجهة العنف الأسري

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030010

الرياض - عبدالسلام البلوي

وقعت وزارة التعليم ممثلة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مؤخراً اتفاقية وشراكة مجتمعية مع لجنة التنمية الاجتماعية بحي الروابي شرق الرياض لتقديم برامج توعوية تحد من ظاهرة العنف الأسري وقال المدير التنفيذي للجنة ماجد بن سعد الحسيني بأن الاتفاقية تأتي في إطار مشاريع مبادرة تعزيز المسؤولية الاجتماعية وقد تم تدشين الحملة تحت مسمى "كن لطيفاً" حيث سيجري تنفيذ فعاليات تخدم مختلف شرائح المجتمع بشكل منهجي وعلمي مدروس ومن ذلك إقامة ورش عمل ومحاضرات للأسرة بموقع اللجنة بحي الروابي ومسابقات للأسرة والطفل منها "أجمل عبارة" ستقام بعدد من المدارس وبعض الأسواق وتم اطلاق هاشتاق بهذه المسابقة في التويتر، إضافة إلى إقامة بطولة لكرة القدم بحديقة القاسم بحي الروابي.

وأضاف الحسيني بأن لجنة التنمية الاجتماعية التي تأسست عام 1425 قدمت برامج عديدة ودورات تدريبية اجتماعية واستشارات أسرية وفعاليات وبرامج للأسرة والطفل ومسابقات ثقافية والكترونية وورش عمل وبطولات رياضية للشباب.

مثل جامعة الإمام محمد بن سعود في توقيع الاتفاقية عبدالمجيد طاش نيازي ولجنة التنمية بالروابي حسن أحمد عين نائب رئيس مجلس الإدارة.

بها 6 قضاة وتنظر 35 قضية يومياً

رئيس المحكمة الجزائية بالقطيف يؤكد على خصوصية السجناء المنظورة قضاياهم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030070

القطيف - منير النمر

أكد رئيس المحكمة الجزائية في محافظة القطيف القاضي الشيخ أحمد الجعفري أن المبنى الجديد للمحكمة الواقع على طريق أحد الذي استقبل المراجعين الأحد الماضي عزز تنظيم العمل في المحكمة، وحفظ خصوصيات الأشخاص الذين يتحاكمون فيه أكثر، ذاكراً على أن المحكمة تستقبل يومياً 35 جلسة قضائية.

وأضاف الشيخ الجعفري أن المبنى الجديد يحتوي على 3 قاعات خاصة بمحاكمة السجناء في دور مستقل، وقاعة كبرى للقضايا التي تنظرها الدائرة الجزائية المشتركة المكونة من 3 قضاة، وقاضيين للقضايا الفردية، بحيث تتم محاكمة السجين بكل خصوصية، دون أن يتعرض إلى الإحراج عبر مروره على مراجعي المحكمة»، فضلاً عن تواجد مناطق انتظار خاصة بالسجناء.

ولفت رئيس المحكمة الجزائية في القطيف إلى أنه تمت تهيئة غرف انتظار خاصة بالسجينات، وأخرى بالمراجعات، وذوي الاحتياجات الخاصة، كما تم تخصيص دورات مياه مستقلة للنساء، وتم توفير عربات متحركة لذوي الاحتياجات الخاصة»، مشدداً على أن العمل لم يتوقف خلال عملية النقل من المبنى القديم للجديد، وأن المحكمة الجزائية في القطيف تنظر في القضايا كافة مثل القتل والسرقة وبها 6 قضاة.

إلى ذلك تجولت «الرياض» في المبنى الذي استقبل مراجعيه الأحد الماضي، وذكر مراجعون على أن الوضع الحالي أفضل بكثير من المبنى القديم، وبخاصة أن المبنى متسع وبطوابق عدة، مؤكدين أن خطوة الانتقال ستنعكس على أداء المعاملات في شكل عام، وهو ما يعزز راحة المراجعة وإنهاء معاملاته، بما في ذلك التقاضي. ويتشكل المبنى المستأجر من أربعة طوابق وله مواقف خاصة، وجرت عملية نقل أثاث المبنى القديم بما في ذلك الحواسيب الخاصة بالمكاتب القضائية والإدارة، وباشر موظفون عملهم في المبنى تمهيداً لاستقبال المراجعين الذين لا يراجعون قضاياهم في موقع المحكمة العامة القديم.

ويتميز المبنى المشيد حديثاً بسعته الكبيرة، ما يخفف من زحام المبنى القديم الواقع على طريق القدس، وتتوزع المكاتب القضائية موزعة على الطوابق، ففيها يكون قسم للمحكمة العامة، وقسم للمحكمة الجزئية، إضافة لقسم للمكاتب الإدارية والصادر والوارد وبقية الأمور المنظمة لإدارة المحكمة.

وجهز المبنى بصالة واسعة جداً لكتابة العدل تكون بعد المدخل مباشرة، وبها تكييف مركزي، ويتواجد في المبنى مصعدين، ما يخفف من الانتظار بالنسبة للمراجعين، وتأخر المبنى من الافتتاح نتيجة اشتراطات قدمتها الوزارة على المؤجر، بيد أن التأخير لصالح سير العملية القضائية، إذ إن المساحة أصبحت واسعة جداً.

يشار إلى أن المبنى الجديد يقع على طريق أحد في شكل ملاصق لحي الناصرة، وهو موقع مهم ويمكن الوصول إليه بسهولة، وبخاصة أن طريق أحد يعد من الطرق الواسعة.

تفريغ قاضيين وفتح حسابات بنكية لسرعة التنفيذ

"العدل": خطة عمل لإعادة حقوق المتضررين من مساهمتي العيد والجمعة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1029980

الرياض - مبارك العكاش

أكد مصدر عدلي أن وزارة العدل أعدت خطة عمل بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء لسرعة إنهاء إجراءات إعادة حقوق مساهمي العيد والجمعة، وأن كافة قضايا المساهمات محل عناية وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني واهتمامه.

ووفقاً لخطة العمل التي تهدف لسرعة إيصال حقوق المتضررين، فإنه سيتم إشعار جميع المساهمين المتضررين برسائل بالموعد المحدد لكل منهم دون الحاجة لمراجعتهم لدائرة التنفيذ.

وقال المصدر إن المجلس الأعلى للقضاء قام بتفريغ قاضيين من قضاة التنفيذ بالدمام لإنهاء موضوع التنفيذ في القضيتين وأن القضاة المفرغين لها بصدد استكمال كافة الإجراءات الخاصة بالقضيتين.
وأضاف أن وكالة وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ استكملت إجراءاتها في هذا الصدد، بحيث تم التوجيه بفتح حسابات بنكية خاصة بالقضيتين.
وشدد المصدر على اهتمام وعناية وزارة العدل برد الحقوق لكافة المتضررين من المساهمات المالية لتحقيق العدالة الناجزة وإزالة أي عراقيل قد تتسبب في بطء إجراءات القضايا، ولاسيما قضيتي الجمعة والعيد نظراً لآثارها على عدد كبير من المساهمين.
يذكر أن قضيتي العيد والجمعة تعد من أشهر القضايا في المنطقة الشرقية، والتي راح ضحيتها آلاف المواطنين الذين أودعوا أموالهم في هاتين المساهمتين، حيث تم توجيه العديد من التهم لأصحاب المساهمتين وشركائهم منها: توظيف أموال الناس دون ترخيص من الجهات المختصة، والنصب، والاحتيال، وأكل أموال الناس بالباطل عبر فتح مساهمات تجارية، ودفع أرباح صورية وهمية لتضليل المساهمين والتغرير بهم.

لجنة سعودية بحرينية لوضع برامج ذوي الإعاقة البصرية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
اضغط هنا

سلوى حمدي – الرياض
أعلنت جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض وجمعية الصداقة البحرينية للمكفوفين عن تأسيس اللجنة السعودية البحرينية المشتركة للمكفوفين.
جاء ذلك خلال الاجتماع المشترك الذي عقد بمقر الجمعية بالرياض بحضور عضو مجلس الشورى ورئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور ناصر بن علي الموسى ورئيس مجلس إدارة جمعية الصداقة البحرينية حسين الحليبي وعدد من المسؤولين بالجمعيتين حيث ستقوم هذه اللجنة على رسم الخطط والبرامج والأنشطة ذات العلاقة بالمعاقين بصريًا.
وأوضح عضو اللجنة سلمان بن ظافر الشهري أن هذه اللجنة كانت قد بدأت فكرتها منذ عامين.

الشورى يصوت على إضافة فقرتين للنظام الصحي للعناية بالمرأة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150313/Con20150313758569.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

قدمت عضو بمجلس الشورى مقترحاً بإضافة فقرتين للنظام الصحي للعناية بصحة المرأة، وذلك بعد تزايد وفيات النساء السعوديات بسبب الأمراض المزمنة والسرطانات.
إلى ذلك يصوت الشورى الثلاثاء المقبل على مقترح عضو المجلس الدكتورة منى آل مشيط بإضافة فقرتين للمادتين الرابعة والخامسة من النظام الصحي.
وتعنى الفقرتين ببرامج صحة المرأة، لضمان تقديم الرعاية الصحية الشمولية لصحة المرأة التي لا تقتصر على سنوات الإنجاب، والتوسع في الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية للأمراض غير السارية والمتزايدة بين النساء، خاصة سنوات ما بعد الإنجاب، والإسهام في إرساء قواعد ومقاييس عالية المستوى لمتابعة الخدمات الصحية للنساء في مراحلهن العمرية المختلفة، وتحسين الأنماط الصحية لهن خاصة للمسنات بما ينعكس إيجاباً على حياتهن الاجتماعية والعائلية، إضافة للمساهمة في التقليل من التكاليف العلاجية العالية للأمراض المسببة لوفيات النساء كسرطانات الرحم والثدي وأمراض القلب عن طريق برامج صحة المرأة الوقائية والتشخيصية والعلاجية المبكرة.
وأكدت آل مشيط في مسوغات تقديم مقترحها على تركز الخدمات الوقائية والعلاجية المقدمة للنساء على خدمات رعاية الأمومة والطفولة، دون مراعاة للاحتياجات الصحية المختلفة لكل مرحلة من مراحل عمر المرأة الرئيسية الثلاث من البلوغ إلى سن 18 عاماً، ومن 19 إلى 45 عاماً، وأكبر من 45 عاماً، وأيضاً عدم وجود برامج وقائية وعلاجية مخصصة لصحة النساء اللاتي غالباً ما يكن عرضة للكثير من المشكلات الصحية بعد مرور سنوات الإنجاب.
وأشارت آل مشيط في مبررات مقترحها إلى تزايد الوفيات الناتجة عن سرطانات الثدي وعنق الرحم والمبايض وأمراض القلب وبقية الأمراض المزمنة بسبب تأخر التشخيص لعدم وجود برامج مسحية وقائية في مناطق المملكة المختلفة، إضافة للتكلفة العالية لبرامج صحة المرأة، خاصة المسنات، المقدمة من القطاع الصحي الخاص التي تكلف المرأة ومن يعيلها مبالغ باهظة، لافتة إلى أن إضافة الفقرتين تسهم في تعزيز التعديلات للصحة العامة والثقافة الصحية لدى الأسرة وتحقيق حياة صحية نوعية ومتطورة أفضل للنساء ورعاية صحية متكاملة تشمل مراحل عمر المرأة الثلاث الرئيسية وتوفير الخدمات المتخصصة للعناية بصحتها وتطوير أسلوب حياتها، وأيضاً إيجاد برامج تثقيف ومسح للأمراض السارية في مراحل العمر المختلفة للمرأة وللحالات ذات الخطورة العالية وعلاجها في المراحل المبكرة، وإنشاء عيادات صحة المرأة ودعمها بكادر متخصص.

انطلاق فعاليات اليوم الخليجي لحقوق المريض

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 22 جماد الاول 1436هـ - 13 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150313/Con20150313758726.htm

حسين هزازي (جدة)
نظمت إدارة حقوق وعلاقات المرضى بمستشفى الولادة والأطفال بجدة، البارحة الأولى، فعاليات اليوم الخليجي التوعوي السنوي لحقوق المريض، وذلك بالصالة الرئيسة للمستشفى، تحت رعاية مدير المستشفى الدكتور فيصل عبدالكريم كاشقري. وأوضحت رئيسة إدارة حقوق وعلاقات المرضى هنادي الشيخ، أن فعاليات هذا العام 2015م تأتي تحت شعار: «من حقك.. من حق المريض وذويه أن يعرفوا حقوقهم وأن من حقهم المشاركة في تقديم الرأي والاقتراح والشكر»، هادفة إلى نشر ثقافة حقوق ومسؤوليات المرضى لكل أفراد المجتمع بطريقة سهلة وميسرة عبر المرور اليومي على المرضى المنومين بالأقسام الداخلية وبالعيادات الخارجية من عيادات
«النساء والتوليد - الأطفال» وعبر البروشرات والبنرات والبوسترات والمطويات التعريفية، التي تحتوي على وثيقة حقوقهم وواجباتهم.
وأشارت إلى أن إدارة حقوق وعلاقات المرضى، تحظى بدعم مباشر من مدير المستشفى، وتضطلع منذ تأسيسها بمسؤوليات استقبال شكاوى المراجعين والمستفيدين من خدماته؛ حيث يتم التعامل معها وفق تنظيم وسياسات العمل المعدة والمعتمدة من الوزارة، والتواصل مع مقدمي تلك الشكاوى، وإنهاؤها بما يضمن للمرضى حقوقهم.

نوه بالمضامين الضافية لكلمة الملك .. الجفري

الشورى يساند الوزارات والجهات الحكومية لدعم التنمية المستدامة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 23 جماد الاول 1436هـ - 14 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150314/Con20150314758801.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

أكد نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري، أن المجلس سيعمل وفق اختصاصاته التي أقرها نظامه على معاضدة ومساندة مختلف الوزارات والجهات الحكومية، ودعمها بالقرارات التي تدفع بعجلة التطور، وتعزز التنمية المستدامة، بما يسهم في تحقيق تطلعات القيادة، وتلبية حاجات المواطنين وآمالهم.

ونوه بالمضامين الضافية والشاملة لكلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود أثناء استقباله أصحاب السمو الملكي الأمراء، العلماء، والوزراء، وأعضاء الشورى، وكبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين، وجمعا من المواطنين.

وقال إن «كلمته يحفظه الله شاملة وجامعة لسياسته ورؤيته لجميع القضايا المحلية والإقليمية والدولية، ورسم خلالها تطلعاته لغد زاهر لهذا الوطن الغالي ولمواطنيه».

وأشار إلى تأكيد خادم الحرمين الشريفين على ثبات المملكة على نهجها ومبادئها التي أرساها موحد البلاد الملك عبدالعزيز كدولة قوية لها إرثها الديني وعمقها الحضاري، واحتضانها لأطهر بقعتين على وجه البسيطة.

ولفت الجفري النظر إلى أن حكمة الملك تجلت في هذه الكلمة، حيث أرسى قاعدة مهمة في عمل أمراء المناطق تتمثل في الاستماع للمواطن، وهي النهج الذي سار عليه حفظه الله إبان توليه إمارة منطقة الرياض، وأراد أن يعمم تلك التجربة الناجحة على قيادات الدولة ومسؤوليها، وقد لامس يحفظه الله ما يشغل المواطنين والمواطنات حينما أكد على عدد من الملفات التنموية، وطمأنهم على حاضر الدولة ومستقبلها فيما يخص رعاية الدولة لمواطنيها، واستمرار الدعم لبناء المواطن في مختلف أوجه التنمية الصحيةً والتعليميةً والإسكان، وحفظ الأمن، وتحقيق العدالة بلا تفريق بين مواطن وآخر، أو بين منطقة وأخرى، تلك هي رؤية القائد المحنك، القريب من شعبه يتلمس همومهم وقضاياهم، ويعمل على معالجتها.

وثمن الاهتمام الذي يوليه الملك لشباب الوطن حينما أكد على أن الدولة سخرت لجميع الطلاب والطالبات كل الإمكانات، ويسرت لهم كل السبل لينهلوا من العلم في أرقى الجامعات في الداخل والخارج.

وقال: إن اهتمام الملك بشباب الوطن ليس بمستغرب منه، ففئة الشباب تشكل 60 % من سكان المملكة، فالوطن يعول عليهم الكثير في قيادة دفة التنمية في المستقبل.

وتطرق لتوجيه الملك سلمان بمراجعة أنظمة الأجهزة الرقابية بما يكفل تعزيز اختصاصاتها والارتقاء بأدائها لمهامها ومسؤولياتها، ما يؤكد حرصه على محاربة الفساد لما يمثله من تحد للدول أمنياً، واجتماعياً، واقتصادياً، ويكشف الرغبة الجادة من الملك على توفير جميع أسباب الحفاظ على المال العام.

وقال الجفري «يحظى رجال الأمن والقوات المسلحة بمكانة كبيرة لدى الملك سلمان، حينما خاطبهم وعبر لهم بأنهم محل القلب من الجسد».

وأضاف أن الملك سلمان يعي تماماً صعوبة الوضع السياسي على - الصعيدين العربي والإسلامي؛ لذلك فإن هموم أمته العربية والإسلامية وقضاياها قد حملها منذ تسلمه مقاليد الحكم في اجتماعاته ولقاءاته مع مختلف القيادات العالمية من مختلف الدول الشقيقة والصديقة التي زارت المملكة مؤخرا، كما يدرك ما تحقق للمملكة من مكانة رائدة بين الأمم بفضل من

الله ثم بالسياسة الحكيمة التي تنتهجها على مر عهودها وهي سياسة ثابتة ومستقرة في تعاملها مع مختلف القضايا العربية والإسلامية والدولية

إصلاح ذات البين تعالج 35 ألف قضية خلافية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150315/Con20150315758964.htm

أحمد اللحياني (مكة المكرمة)

استقبلت لجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة خلال الأربعة الأشهر الأولى من العام الحالي تسع قضايا لمحكومين بالقصاص، بعد أن توفرت مسوغات التدخل فيها.

وأوضح الرئيس التنفيذي للجنة الدكتور ناصر بن مسفر القرشي الزهراني، أن اللجنة تشترط لبذل مساعي العفو أن تكون القضايا الواردة مما يسوغ فيها التدخل، لافتا النظر إلى أنه تم خلال الفترة ذاتها العفو عن شخصين محكومين بالقصاص، بعد قبول أهل الدم لشفاعة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة، فيما تنظر اللجنة حاليا في 123 قضية سعي بالعفو لمقيمين وسعوديين من مختلف مناطق المملكة.

وبين الدكتور الزهراني أن اللجنة استقبلت بفرعها الرئيس في العاصمة المقدسة 160 قضية في الثلث الأول من العام الحالي، في قضايا إصلاح ذات البين، جلها لخلافات أسرية، وزوجية، وقضايا العضل، وبعض قضايا المخدرات، والمطالبات المالية على السجناء، والعقوق والطلاق، ومنازعات التركات، والمواريث، إضافة إلى قضايا الفتيات الموقوفات في مؤسسة رعاية الفتيات، واللاتي يرفض ذووهن استلامهن بعد انتهاء فترة الحكم الشرعي، مشيرا إلى أن مجموع القضايا التي عالجتها اللجنة منذ إنشائها تربو على ألف قضية عفو تم العفو في (309) منها، إضافة إلى أكثر من 35 ألف قضية إصلاح.

وبين الدكتور الزهراني أن اللجنة تعيش حالة تأهب وتطوير، حيث تخطط لتنظيم الملتقى الأول للجان إصلاح ذات البين في المملكة، مؤكدا دعم ومتابعة وإشراف سمو أمير منطقة مكة المكرمة، الذي يولي اللجنة جل اهتمامه، تأكيدا من سموه بأهمية الدور الإنساني والأمني والاجتماعي، الذي تؤديه في خدمة المجتمع.

الكريع تحاضر من بوسطن حول المرأة السعودية

المصدر: جريدة الوطن الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=217441&CategoryID=3

الرياض: واس

تستضيف كلية بوسطن بالولايات المتحدة الأميركية غدا كبير علماء أبحاث السرطان عضو مجلس الشورى الدكتورة خولة الكريع، لإلقاء محاضرة بعنوان "مسيرة المرأة السعودية من خلال المنظور الاجتماعي".

وأعربت رئيسة برنامج الدراسات والحضارات في كلية بوسطن الدكتورة كاثلين بيلي، عن سعادتها لتلبية الدكتورة الكريع الدعوة، وإلقاء الضوء على إنجازات المرأة السعودية، مشيرة إلى أن تواجد الدكتورة خولة للحديث عن المرأة السعودية مكسب كبير لأهميتها المعروفة في الأوساط العلمية، من خلال أبحاثها الطبية، التي تبرهن أن المرأة السعودية تمكنت من المنافسة في المحافل الدولية، فضلا عن كونها عضوا في مجلس الشورى، حيث تضيف الدكتورة بعدا عميقا ونظرة شاملة لطلاب وطالبات وأعضاء الهيئة العلمية في الكلية عن مكانة ومسيرة المرأة السعودية بشكل دقيق.

من جانبها، رحبت الدكتورة الكريع بالدعوة والحديث عن المرأة السعودية في واحدة من أهم الصروح العلمية، والالتقاء بهيئتها التعليمية والطلاب والطالبات، وتوضيح المكانة الحقيقية التي وصلتها المرأة في المملكة، مبينة أنه من الأهمية تلبية مثل هذه الدعوات من الجامعات الغربية العريقة، لأن المحاضرات التي نقدمها نستطيع من خلالها تسليط الضوء على الدور الحقيقي والفعلي للمرأة في مجتمعنا، بالإضافة إلى كسر وتغيير الصورة النمطية المغلوطة المترسخة في أذهان الكثير عن المرأة السعودية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الفقر والرعاية الصحية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/15/article_940119.html

سعود بن هاشم جليدان

تتوافر دلائل قوية على وجود ترابط إيجابي بين الفقر والمرض. وتقود كثرة الأمراض واتساع انتشارها وشدة خطورتها إلى خفض معدل أعمار البشر وخفض سنوات العمل وخفض إنتاجية المجتمع ما يتسبب في تراجع معدلات النمو ومستويات الناتج المحلي. وتنخفض معدلات العمر بين الفقراء مقارنة بالأغنياء، وتصل في بعض المجتمعات إلى نحو عشر سنوات. كما يتسبب عدد من الأمراض المزمنة التي تكثر بين الفقراء كالسل وأمراض نقص وسوء التغذية والجفاف والملاريا في رفع الوفيات وخفض إنتاجية ودخول الشرائح الاجتماعية المتأثرة.

من جهة أخرى، يتعرض الفقراء بدرجة أكبر للأمراض، بسبب الأحوال المعيشية التي يواجهونها كالسكن غير الصحي أو المكتظ وتردي نوعية وتصريف المياه وسوء التغذية والتلوث البيئي. ويقل تأثير الفقراء والشرائح الاجتماعية الأقل دخلا والضعيفة كالنساء أو سكان المناطق النائية والريفية على صناعة القرار ما يخفض حصصهم من المنافع العامة ويرفع مخاطر تعرضهم للعوامل الخارجية السلبية. وتعاني المناطق الفقيرة أكثر من غيرها من التلوث البيئي والازدحام ونقص الخدمات الصحية والخدمات بشكل عام. ويتعرض الفقراء بدرجة أكبر إلى الضغوط النفسية الناجمة عن الفقر، كما يعانون ندرة الموارد المادية والتأثير السياسي والاجتماعي الذي يمكنهم من الحصول على حقوقهم التي من أهمها الرعاية الصحية الضرورية والكافية. وتؤثر تكاليف الرعاية الصحية بدرجة أكبر على دخول الفقراء حيث تقتطع جزءا أكبر من دخولهم، وتزيد الأمراض وتكاليف علاجها من تراجع عدالة توزيع الدخل بين الشرائح السكانية.

ولا يتمكن الكثير من الفقراء، بل نسبة كبيرة من الشرائح السكانية متوسطة الدخل من الحصول على الرعاية الصحية الضرورية في كثير من البلدان. وتحاول المنظمات الدولية والجمعيات الخيرية مساعدة الدول والشرائح الاجتماعية الفقيرة على سد العجز في الخدمات الصحية الضرورية. وتحث الاتفاقيات الدولية الحكومات على تقديم الرعاية الصحية وخصوصا للشرائح الاجتماعية الأكثر احتياجا وتعتبرها جزءا من حقوق الإنسان. وتلجأ الشرائح السكانية الأوفر حظا والأعلى دخلا للرعاية الصحية العامة بدرجة أقل نظرا لقدرتها على توفير رعاية طبية بمواردها الذاتية. ولا تستهدف الرعاية الصحية الحكومية الشرائح السكانية الغنية ولا توفر ولا ينبغي أن توفر بعض الخدمات الصحية أو المرافقة للخدمات الصحية التي يطلبها السكان الأعلى دخلا. وهذا قد يفسر تراجع حماسة الشرائح السكانية مرتفعة الدخل والمؤثرة على صناعة القرار للإنفاق على الرعاية الطبية العامة.

ومن هذا المنطلق تكتسب الرعاية الصحية التي تستهدف الفقراء والشرائح السكانية الأخرى الضعيفة ومنخفضة الدخل أهمية قصوى في تحسين أوضاع هذه الشرائح.

ويرى بعض المختصين أن تحسين الرعاية الصحية التي تستهدف الفقراء والشرائح الأقل دخلا من أفضل وسائل توزيع الدخل، حيث ترفع الرعاية الصحية الجيدة عن كاهل هذه الفئات التكاليف المرتفعة لتوفيرها والهموم المرافقة لها، ما يخفض من تعرض أعضاء هذه الفئات لمخاطر فقدان معظم دخولهم ومدخراتهم وثرواتهم المحدودة بسبب الأمراض. ولا يعتبر توافر رعاية صحية جيدة كافيا بحد ذاته لاستفادة الشرائح السكانية المستهدفة من الرعاية الصحية، حيث ينبغي أن يرافقه سهولة حصول هذه الشرائح على الخدمات الصحية والحد من المبالغة في البيروقراطية المصاحبة للخدمات

الحكومية والمعطلة للمنافع المرجوة من تلك الخدمات. وسيسهم توافر رعاية صحية جيدة في أطراف الدولة ومناطقها البعيدة والريفية في خفض الحاجة للهجرة إلى المراكز السكانية الكبيرة، ما يساعد في تطوير هذه المناطق وجذب المزيد من الاستثمارات والوظائف إلى المناطق الأقل حظا. وقد طرحت في المقالة السابقة فكرة دمج المراكز الصحية وذلك من أجل رفع كفاءة المؤسسات الصحية الصغيرة، وتحسين وزيادة مستوى الخدمات الطبية التي تخدم أكثر الشرائح السكانية احتياجا، وخفض التفاوت الكبير في نوعية ومستويات الخدمات الصحية بين المؤسسات الصحية العامة. إن إنفاق المزيد من الموارد على الرعاية الصحية الأولية وتحسين مستوياتها وزيادة تغطيتها وكفاءتها الصحية، بحيث تغطي معظم الأمراض والمعضلات الصحية ينشر بدرجة أكبر العدالة في توزيع الرعاية الصحية بين المناطق الجغرافية والتركزات السكانية في طول البلاد وعرضها. إن وجود مستشفيات حتى لو كانت صغيرة ولكن جيدة الأداء سيحسن كثيرا من الرعاية الصحية في المناطق والبلدات الريفية والمدن الصغيرة والمناطق البعيدة عن التركزات السكانية الكبيرة، كما سيحسن من الرعاية الصحية في الأحياء الأقل دخلا في المدن الكبيرة. لقد نجحت المملكة في خفض انتشار عديد من الأمراض المؤثرة على التنمية كالسل والملاريا والأمراض الوبائية – ولكن ازداد انتشار أمراض أخرى كالسكري والضغط وأمراض القلب -، كما انتشرت المرافق الصحية في طول البلاد وعرضها، وحدث تقدم كبير في الرعاية الصحية. ونتيجةً لذلك تحسنت بقوة مؤشرات الرعاية الصحية كمتوسط أعمار السكان، ومعدلات وفيات الأطفال والأمهات. ومع هذا التقدم في الرعاية الصحية، إلا أنها ما زالت قاصرة على كسب رضى نسبة كبيرة من السكان، ما يتطلب تخصيص المزيد من الموارد وبذل جهود إضافية لرفع أداء المؤسسات الصحية الأصغر حجما والمستهدفة للفئات السكانية الأكثر احتياجا.

كيف ابتذل مفهوم حقوق الإنسان؟

المصدر: جريدة الرياض السبت 23 جماد الاول 1436هـ - 14 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1029754

أيمن الحماد

كانت الهجمة التي شهدتها المملكة خلال الفترة الماضية شرسة إلى حد كبير، فبعض من المنظمات دأبت منذ فترة على التدخل في شؤون المملكة السيادية وحقها في فرض القانون، واصفة ذلك الحق بأنه يتناقض وحقوق الإنسان، متناسية جهود المملكة الدبلوماسية والإنسانية خارج حدودها، والشهادات التي تقدمها المنظمات والمؤسسات الدولية عن حجم الإسهام الإنساني الدولي للمملكة.

وخلال الأسبوع الماضي أصدرت المملكة بيانين رسميين نددت خلالهما بالتدخل في شؤونها الداخلية باعتبار ذلك الأمر يتناقض والأعراف الدولية.

وتشعر المملكة أنها مقصودة ومستهدفة بحملة ذهبت إلى حد أن لفّق مدير منظمة (هيومن رايتس ووتش) كينيث روث صورة لامرأة تجلد في ميدان عام ونشرها على أن ذلك يحدث في المملكة، قبل أن يتدارك حجم خطئه ويحذفها من حسابه على «تويتر».

وهذه عينة بسيطة لما تقوم به تلك المنظمات التي تتشدق بمفهوم حقوق الإنسان وترسم جغرافيته بناء على أجندة مشبوهة، وهي بذلك تختطف هذا المفهوم النبيل وتسيسه. وتنفذ تلك المنظمات من خلال هذا المفهوم إلى المؤسسات الرسمية في الدول الغربية، وتحاول الضغط عليها من أجل التأثير على المملكة، فهي تستبق زيارة بعض المسؤولين الغربيين إلى الرياض، وتبدأ بتحفيزهم والضغط عليهم من أجل إثارة موضوع «حقوق الإنسان»، وتحت تلك الوطأة يرضخ بعض المسؤولين. وقد وفقت المملكة وهي تصدر بيانها الأول قبل زيارة أحد المسؤولين الغربيين، ثم كان قرارها من خلال جامعة الدول العربية رفض إعطاء كلمة لوزيرة الخارجية السويدية التي أرادت إسماع مندوبي الدول هناك درساً في «حقوق الإنسان»، لولا أن المملكة رفضت قيامها بذلك.

والمملكة وهي تستدعي سفيرها في السويد فقد أصابت، صحيح أن العلاقات بين البلدين تؤرخ منذ خمسينات القرن الماضي، والتعاون بين المملكتين شهد تطوراً على المستوى الاقتصادي تحديداً، إلا أن ذلك يجب أن يكون مدعاة لاحترام

متبادل، وليس مبرراً للتدخل في سياسات المملكة، وليس من المنطق أن تضع الرياض أو تفصّل قوانينها وتشريعاتها على الطراز الأوروبي، لترضي تلك المنظمة أو تلك الدولة، أو أن تنتظر إطراء من أي طرف دولي لسجلها الحقوقي.
كان قرار المملكة استدعاء سفيرها من السويد مطلوباً باعتباره رسالة واضحة ليس فقط لإستوكهولم بل لكثير من الدول الغربية، التي نصبت نفسها محامياً ومدافعاً عن مفهوم امتهنته كثيراً عندما جعلت منه أداة سياسية.

كاريكاتير

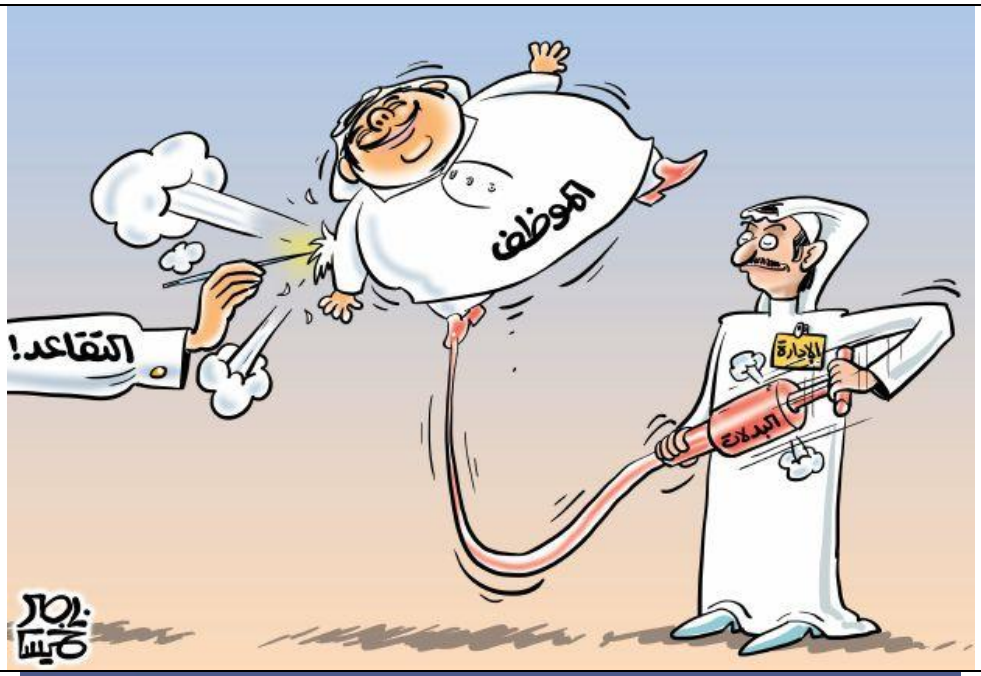

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015
م
اضغط هنا

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 15 مارس 2015م

http://www.alyaum.com/article/4053678